

دور المؤشرات المالية بالحكم على استمرارية المنظمات المصرفية دراسة تطبيقية على مصرف عودة سورية

أ.د. عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
جامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور المؤشرات المالية المستمدة من البيانات المالية للمنظمات المصرفية في الحكم على استمرارية أنشطتها المستقبلية، وذلك بهدف التعرف على أهم تلك المؤشرات وقدرتها في تقييم أداء المنظمات المصرفية. ويتضمن هذا البحث دراسة تطبيقية على مصرف عودة سورية، هدفها بيان مدى قدرة المصرف على الاستمرارية في أنشطته المستقبلية، بالاستناد إلى مؤشراتته المالية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات مفادها تراجع الأداء المالي للمصرف وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها سورية وظهور بعض المؤشرات بقيم سالبة، كما أثبتت الدراسة قدرة المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية على إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الوضع المالي للمصرف وبالتالي قدرته على الاستمرارية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تنبه القائمين على القطاع المصرفي السوري لهذه المؤشرات التي تنبئ بضعف قدرته على الاستمرارية في المستقبل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعمه.

Abstract

This paper discusses the role of financial indicators given from financial data of the banking organisations concerning the continuity of their future activities, this aims at knowing the most important indicators and its ability in evaluating the work and performance of the banking organisations.

This paper includes also applied study on the Bank Audi Syria, which aims at showing how able the banks is concerning concluded in its future activities, based on its financial indicators. The researcher concluded several results and recommendations. That explain the falling down of the financial work and performance of the bank due to the exceptional financial circumstances that Syria experiences, and have some indicators with negative values. Besides, the paper proved the ability of financial indicators given from the currency flow lists to provide a more clear account on the financial situation of the bank and hence its ability to continue. The researcher has asserted the necessity that those who are in charge of the banking sector to pay more attention to these indicators that predict the weak ability to continue in the future and to take some actions that can support and sustain it.

المقدمة:

إن الحكم على استمرارية المنظمات المصرفية يرتبط إلى حد بعيد بالقدرة على تقييم أدائها من مختلف النواحي المالية وغير المالية، الأمر الذي يتطلب وجود مؤشرات قادرة على تحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنظمات المصرفية ليس في الأجل القصير فحسب بل وفي الأجل الطويل الذي يعكس جوهر الاستمرارية. فإدارة الأصول والخصوم بكفاءة، وترشيد النفقات ورفع معدلات النمو والقدرة على خلق القيمة على المدى البعيد أصبح ضرورة ملحة لمواكبة التطورات ومواجهة التحديات وشرطاً للبقاء والاستمرار.

أهمية البحث وأهدافه:

إن تكرار الأزمات المالية أضحت ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وذلك لما تخلفه من آثار سلبية حادة وخطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي يشهده عصرنا

ولتلافي هذه الأزمات نرى أنه لا بد من دراسة بعض الجوانب الهامة التي نستطيع من خلالها الحكم على استمرارية المنظمات المصرفية من وجهة نظر محاسبية وذلك من خلال إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المنظمات المصرفية والتعرف على قدرتها في الحكم على استمرارية تلك المنظمات.

وعليه يهدف هذا البحث إلى بيان فيما إذا كان للمؤشرات المالية، كمؤشرات الربحية والعائد على حقوق الملكية والتدفقات النقدية ومحدداتها، القدرة في تكوين أحكام وتصورات على استمرارية أنشطة المنظمات المصرفية المستقبلية في البيئة السورية.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل التالي:

هل يمتلك مصرف عودة سورية مؤشرات مالية تعكس قدرته على استمرارية أنشطته المستقبلية

فرضيات البحث:

انسجماً مع ما تم طرحه في مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:
يملك مصرف عودة سورية مؤشرات مالية تعكس قدرته على استمرارية أنشطته المستقبلية.

أولاً-المؤشرات المالية المستمدة من قائمتي الدخل والمركز المالي:

وتشمل

1- مؤشرات السيولة: تعتبر السيولة المصرفية من الموضوعات التي تلاقي اهتماماً من إدارات المصارف والسلطات الرقابية على حد سواء، فنقص السيولة تسبب بانحيار المصرف وخروجه من السوق نتيجة عدم قدرته على مواجهة طلبات السحب من قبل العملاء. كما أن الاحتفاظ بكمية كبيرة من السيولة يعني التضحية بأرباح استثمار تلك السيولة، مما ينعكس بصورة غير مباشرة على استمرارية المصرف.

وتشمل مؤشرات السيولة النسب التالية:

• نسبة السيولة المتداولة: تعبر عن مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة، وتقاس بعدد المرات، وتحسب كالآتي¹: نسبة السيولة المتداولة = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة.

¹- لطفي، أمين، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 341.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وتتضمن الأصول المتداولة الأصول النقدية كالنقد والأرصدة لدى المركزي
والمصارف الأخرى والاستثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية المتاحة للبيع، أما الخصوم
المتداولة فتتضمن ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب، وودائع المصارف الأخرى
والتأمينات النقدية والمستحقات والمخصصات المتنوعة¹.

• نسبة السيولة السريعة: تعبر عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة، والقابلة
للتسييل بسرعة كالأوراق المالية المتاحة للبيع لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقاس
بعدد المرات وتحسب كالاتي²:

نسبة السيولة السريعة = (النقدية + استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع) ÷
الخصوم المتداولة

ويعتبر ارتفاع هذه النسبة في صالح أصحاب الالتزامات العاجلة، إلا أنها قد تكون
مؤشراً على تراكم النقدية وعدم القدرة على استثمارها.

وعليه نرى أنه لا يمكن الاعتماد على مؤشرات السيولة بمفردها للحكم على
استمرارية المنظمات المصرفية، فتوفر السيولة قد يكون على حساب الربحية مما يتطلب
دراسة مؤشرات الربحية لتحديد قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.

2- مؤشرات الربحية: تقيس هذه النسب مدى فعالية المصرف في تحقيق أرباح
صافية، وتتجلى أهميتها في إمكانية التنبؤ بالمقدرة الربحية للمصرف في المستقبل من خلال

¹ - العجلوني، محمد، "البنوك الإسلامية- أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار المسيرة، الأردن،
2008، ص 373.

² - لطفي، أمين، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، مرجع سابق،

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
قدرته على المحافظة على أموال المودعين وجذب المزيد من الاستثمارات فتتسع الحصة
السوقية للمصرف وتزيد أرباحه مما يعزز استمراره.

وتشمل مؤشرات الربحية النسب التالية:

• نسبة العائد على الأصول: تبين هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في استخدام
أصوله من خلال مقدار الأرباح التي حققها منها. وتتكون هذه النسبة من نسبتين هما¹:
نسبة هامش الربح التي تعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وتحسب
كالآتي:

هامش الربح = الربح الصافي ÷ إجمالي الإيرادات

ونسبة منفعة الأصول التي تعكس الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي
إنتاجية الأصول وتحسب كالآتي:

نسبة منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول أو

= الربح الصافي ÷ إجمالي الأصول

وارتفاع هذه النسبة يعني أن هامش الربح مرتفع، أو أن استخدام الأصول جيد،
أو كليهما معاً. وترى الباحثة أن هذه النسبة تعكس قدرة أصول المصرف على تحقيق
الربح وأخذها في الحسبان يساعد بالحكم على استمرارية المصرف.

• نسبة العائد على حقوق الملكية: توضح هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية

في صافي الربح، وتحسب كالآتي¹:

¹- قريشي، محمد جموعي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية- دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية
خلال الفترة 94 حتى 2000، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص 91.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

نسبة العائد على حقوق الملكية = الربح الصافي ÷ حقوق الملكية

• نسبة ربحية السهم: تعبر هذه النسبة عن نصيب كل سهم من أسهم رأس مال

المصرف من صافي الربح، وتحسب كالآتي²:

نسبة ربحية السهم = صافي الربح ÷ عدد الأسهم × 100

3- مؤشرات جودة الأصول: تبين جودة الأصول مدى قدرة العميل على

خدمة الدين، أو الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، فالأصول الرديئة تكون عادة سبباً لعدم استمرارية المصرف لأثرها المركب على إيراداته، ورأس ماله، وسيولته.

لذلك فإن أهمية هذه المؤشرات بقياسها جودة الأصول مع اعتبار مخاطرها

الاتمائية الموجودة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

ونظراً لاختلاف مكونات الأصول في كل من المصارف التقليدية والإسلامية فإن

مؤشرات جودة الأصول تختلف تبعاً لذلك:

أ- تشمل مؤشرات جودة الأصول في المصارف التقليدية³:

¹- قرنيشي، محمد جموعي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية- دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 94 حتى 2000"، مرجع سابق، ص 91.

²- لطفي، أمين، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، مرجع سابق، ص 378.

³- ناصر بانه، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2012، ص 39.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

● نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: وتعتبر عن قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة، فيشير انخفاضها إلى جودة أفضل مما يتيح الفرصة أمام المصرف في التوسع بمنح القروض مما ينعكس إيجابيا على ربحته واستمراريته، وتحسب هذه النسبة كالاتي:
القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض.

● نسبة الأصول المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول: وتعتبر عن كفاءة المصرف في استثمار الأصول وتحسب كالاتي:

الأصول المولدة للدخل ÷ إجمالي الأصول

إلا أن التوسع في الإقراض وانخفاض أسعار الأصول المالية للمصارف التقليدية تسبب بانخفاض مصارف عملاقة مما أدى إلى زيادة حدة الأزمة المالية العالمية الأخيرة. لذلك نرى أن نظام الإقراض والاقتراض بفائدة لا يحقق استمرارية المنظمات المصرفية لأن أصوله المالية لا تتمتع بالجودة.

ب- تشمل مؤشرات جودة الأصول في المصارف الإسلامية:

● نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات: وتعتبر عن حسن إدارة المصرف لمحفظة موجوداته وتحسب كالاتي¹:

الموجودات الاستثمارية ÷ إجمالي الموجودات × 100

وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد على زيادة القدرة الإيرادية لدى المصرف من موجوداته الاستثمارية وبالتالي لقدرته على الاستمرارية.

¹- جركس، ربي، "دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية"، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، 2012، ص 94.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

● نسبة الموجودات الاستثمارية إلى الأموال المتاحة: وتعتبر عن مدى حسن استغلال الأموال المتاحة للمصرف من خلال توظيفها في موجودات استثمارية وتحسب هذه النسبة كالآتي:

الموجودات الاستثمارية ÷ الأموال المتاحة.

وعلى الرغم من تعرض المصارف الإسلامية للعديد من المخاطر، وذلك نتيجة إدارتها لموجوداتها الاستثمارية، فقد أثبتت قدرتها على حسن إدارة هذه المخاطر مما يضمن لها توسعا ونموا واستمرارية. حيث تهاقت الدول الغربية عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة إلى تبني نهج المصارف الإسلامية ومن ذلك استضافة بريطانيا للمنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي¹ عام 2013 الذي كشف فيه كاميون (رئيس وزرائها) أن بريطانيا ستصدر صكوكا إسلامية بدءا من العام المقبل، إضافة إلى إطلاق مؤشر إسلامي في بورصة لندن يتابع حركة التمويل والصيرفة الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية. وقال: «عندما نتحدث عن بريطانيا، فهناك على الأقل 20 ألف وظيفة في مجال الخدمات المالية من بريستول إلى غلاسكو وأكثر من 25 ألف وظيفة أخرى بين مدن ليدز ومانشستر وبرمنغهام، و35 ألف وظيفة في أدنبره وحدها». وأوضح أن لندن توفر أكبر مركز مالي إسلامي خارج حدود العالم الإسلامي، مؤكدا أن طموح بلاده لم يتوقف عند تلك الحدود.»

ونرى أن ما سبق يركز بشكل مباشر على الفرص المتعلقة بالبعد الاستراتيجي طويل الأجل لمفهوم استمرارية المصارف الإسلامية.

¹- الشافعي محمد- عبد الحميد، شريف، مقال بعنوان "المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي ينطلق في

لندن بحضور عربي لافت"، جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 11/13/2013 العدد 12755 نقلا عن

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12755&article=748399#.U1>

ZOMajKQRY

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وعلى ما سبق يمكن القول إن المؤشرات المالية المستمدة من قائمتي الدخل والمركز
المالي مهمة من جانب الحكم على استمرارية المنظمة المصرفية لأنها تعطي للأطراف
الداخلية والخارجية:

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من سيولة لمقابلة سحوبات العملاء
وبالتالي دليل على قدرتها على الاستمرارية.

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من قدرة على المحافظة على أموال
المودعين وجذب المزيد من الودائع وبالتالي دليل على قدرتها على الاستمرارية.

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من قدرة على استغلال الأموال
المتاحة وتوظيفها في الإقراض (أو في موجودات استثمارية بالنسبة للمصارف الإسلامية)
دليل على قدرتها على الاستمرارية.

ثانياً-المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية: طالت

الأزمات القطاع المالي وأخرجت العديد من مؤسساته من السوق على الرغم من تحقيقها
لمعدلات ربحية مرتفعة وذلك لعجز تلك المؤسسات عن إدارة تدفقاتها النقدية المتزامنة مع
احتياجاتها، حيث لم تستطع القوائم المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق الكشف عنه.
فالتجهت الأنظار نحو دراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية لدورها في التنبؤ باحتمال عدم
استمرارية المنظمات المصرفية قبل وقت كاف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

فالمعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تتصف بالموضوعية والثقة والدقة
والاعتمادية بدرجة أكبر مما تتسم به معلومات الاستحقاق، مما يزيد فاعليتها في التخطيط
وتقييم الأداء¹. وتقسم مؤشرات التدفق النقدي إلى قسمين أساسيين¹:

¹ - عطية، صبري اسحق، "دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات
الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص 61.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

1- مؤشرات اختبار الملاءة والسيولة: وقياس الملاءة الفورية للمنظمة

المصرفية وتظهر مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الجارية، ومن ثم التنبؤ بقدرتها على تمويل النمو الذي يدعم استمراريتها. وتشمل:

● نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: وتبين قدرة المنظمة المصرفية على سداد

مطلوباتها المتداولة من صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية وتحسب كالآتي²:

صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ÷ الخصوم المتداولة.

ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر على انخفاض مستوى المخاطر المتعلقة

بالسيولة، ويعني قدرة المنظمة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها

المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً.

● نسبة تغطية تدفق الأموال: وتبين فيما إذا كان بإمكان المنظمة توليد نقود كافية

لتلبية التزاماتها من الفوائد والضرائب وتحسب كالآتي³: الإيرادات قبل الفوائد والضرائب

والإهلاك والإطفاء ÷ [الفائدة + (1-معدل الضريبة) × الديون + (1-معدل الضريبة) ×

(أرباح الأسهم الممتازة)]

ونقترح تعديل هذه النسبة بما يتلاءم مع طبيعة عمل المصارف.

أ- ففي المصارف التقليدية تحسب النسبة كما يلي:

¹- بحث "متانة نسب التدفقات النقدية"، موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،

www.kantakji.com

²- "New Accounting". T.D,"International Warfield, J.J.; Weygand, Kieso,D.E.;

.P196 Wiley,2005, Jersey:

³- بحث "متانة نسب التدفقات النقدية"، مرجع سابق.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
 الإيرادات قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء ÷ [الفائدة المستحقة على
 الودائع + (1-معدل الضريبة) × الودائع المستحقة خلال الفترة + (1-معدل الضريبة) ×
 (أرباح الأسهم الممتازة)]

ب- أما في المصارف الإسلامية فتحسب كما يلي:

الإيرادات قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء ÷ [أرباح المودعين إن وجدت
 + (1-معدل الضريبة) × الودائع المستحقة خلال الفترة + (1-معدل الضريبة) × (أرباح
 الأسهم)]

وترى الباحثة أن هذه النسبة تشير بشكل واضح إلى قدرة المصارف الإسلامية
 على الاستمرارية مقارنة مع نظيراتها التقليدية، فالمصارف التقليدية ملزمة بدفع الودائع
 والفوائد المترتبة عليها حتى في حال نقص إيراداتها أو تعثر سداد قروضها، وإلا كان ذلك
 مؤشراً لعدم استمراريته.

أما في المصارف الإسلامية فإن توزيع الأرباح للمودعين وسداد أصل الوديعة
 الاستثمارية مرتبط بتحقيق الإيرادات، أي هناك علاقة بين بسط ومقام هذه النسبة.

● نسبة التغطية النقدية للديون الحالية: تقيس هذه النسبة قدرة منظمة الأعمال
 على تحمل الديون، وتحسب كالاتي¹:

(التدفق النقدي التشغيلي - توزيعات الأسهم النقدية) ÷ الديون الحالية

يقصد بالديون الحالية الدين المستحق خلال السنة الحالية، وهذه تساعد الإدارة في
 رسم سياسة توزيع أرباحها لأنها توضح أثر تلك السياسة على حجم النقدية المتاحة
 لمواجهة الالتزامات الحالية.

ونقترح أن تحسب هذه النسبة في المنظمات المصرفية كما يلي:

¹- بحث "متانة نسب التدفقات النقدية"، مرجع سابق.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
(التدفق النقدي التشغيلي - توزيعات الأسهم النقدية) ÷ الودائع والالتزامات
المستحقة خلال الفترة.

ونرى أن تجاوز هذه النسبة للواحد مؤشر جيد على قدرة المنظمات المصرفية على
الاستمرارية، وذلك لقدرتها على إرضاء كل من المساهمين والمودعين فينعكس ذلك إيجابياً
على سمعة المصرف وقيمة أسهمه في السوق المالية ويعزز استمراريته.

● نسبة الإنفاق الرأسمالي: تقيس هذه النسبة قدرة المنظمة المصرفية على توليد
تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية، كنفقات البحث
والتطوير المتعلقة بطرح منتج أو خدمة جديدة، وتحسب هذه النسبة كما يلي¹: التدفق
النقدي من العمليات التشغيلية ÷ النفقات الرأسمالية.

ونرى أن يتم دراسة هذه النسبة مع النسبة السابقة للتعرف على قدرة المنظمة
المصرفية على سداد ديونها وتمويل نفقاتها الرأسمالية.

2- مؤشرات قياس المتانة أو القدرة على الاستمرارية: وتشمل:

● نسبة كفاية التدفقات النقدية: وتقيس جودة ائتمان المنظمة المصرفية، وتحسب
كما يلي:

(الإيرادات قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء - الضرائب
المدفوعة - الفوائد المدفوعة - النفقات الرأسمالية) ÷ (متوسط آجال استحقاق الديون
السنوية على مدى السنوات الخمس المقبلة).

¹ - السيد أحمد، عبد الناصر شحادة، "الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي
الأوراق المالية في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط
للدراستات العليا، الأردن، 2008،

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وارتفاع هذه النسبة يعني جودة ائتمان عالية وينعكس ذلك إيجابياً على استمرارية
المنظمة المصرفية. وبالإضافة للمؤشرات السابقة نرى ضرورة دراسة مؤشرات تقييم جودة
الدخل والذي يعد مجالاً جديداً لم تتطرق إليه المؤشرات المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق
الذي يستخدم الدخل المحقق كمقياس لتقييم مدى نجاح المصرف واستمراره دون تقييم
لنوعية هذا الدخل وجودته. وهذا ما تجيب عنه قائمة التدفقات النقدية. فالدخل المحاسبي
لا يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة، وبالتالي لا يخضع لقواعد التصرف في تلك
الأشياء كالحيازة والتخلص والاستخدام في الدفع، لذلك يتم التعبير عن جودة الدخل
بعبارة (المقدرة النقدية للدخل المحاسبي).

3- مؤشرات تقييم جودة الدخل وتشمل¹:

- نسبة جودة الإيرادات: وتقيس الجزء الذي تدفق بالفعل إلى المصرف في صورة
نقدية من إيرادات النشاط الجاري خلال الفترة المالية، وتحسب كما يلي:
صافي التدفقات النقدية التشغيلية ÷ إيرادات النشاط الجاري
ونرى أن هذه النسبة تساعد في الحكم على استمرارية المنظمة المصرفية لأنها توفر
مؤشراً لمقدرتها على توليد أرباح حقيقية.
- نسبة جودة الدخل: وتقيس جزء الدخل الذي يتمكن المصرف من استخدامه
بالفعل لمقابلة الالتزامات المترتبة عليه تجاه العملاء والمساهمين وتحسب كما يلي: صافي
التدفقات النقدية التشغيلية ÷ صافي الدخل.

¹ - العليمي، عمر عبد الحميد، "قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية-
دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية الدراسات العليا،
القاهرة، 2010، ص 52.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وعلى ما سبق يمكن القول إن المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات
النقدية مهمة من جانب الحكم على استمرارية المنظمة المصرفية لأنها تعطي للأطراف
الداخلية والخارجية

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من قدرة على توليد تدفقات نقدية
من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية وبالتالي دليل على قدرتها على
الاستمرارية.

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من قدرة على الوفاء بالتزاماتها الجارية
من خلال النقدية المولدة داخلياً وبالتالي دليل على قدرتها على الاستمرارية.

● مؤشر حول ما تتمتع به المنظمة المصرفية من قدرة على توليد أرباح حقيقية
قابلة للتوزيع وبالتالي دليل على قدرتها على الاستمرارية.

أضف إلى أنها تقدم صورة متحركة عن إمكانيات جمع موارد المنظمة لمواجهة
التزاماتها، لكونها تعتمد على التحصيل والسداد، فهي تخلو من التحيز والتقدير الشخصي
وهو ما لا يتوفر في القوائم المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق. وتعتبر مؤشرات التدفقات
النقدية أكثر قدرة في الحكم على استمرارية المنظمات المصرفية من المؤشرات التقليدية
المستمدة من قائمتي الدخل والمركز المالي.

ثالثاً - مؤشرات خلق القيمة: تهدف منظمات الأعمال الربحية إلى تعظيم

قيمتها لصالح المساهمين ولعل ما يدعم ذلك هو أن استمرارية تلك المنظمات مرهون
بقدرتها على تحقيق تراكم الثروة والذي يقاس بتكوينها لقيم مضافة. وتكون القيمة هي
المحرك والهدف الذي تركز عليها أعمال الإدارة، مما يعني إجراء تقييم دوري للمنظمة أو
فروعها أو لوحداتها الاستراتيجية (نشاط أو منتج معين) وذلك بما يسمح بالوقوف على
قيمتها ومن ثم اتخاذ التدابير والقرارات المناسبة. إن ما سبق يتجاوز الجانب الاستراتيجي

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
والمالي ليمتد إلى كافة مستويات المنظمة، بما فيها الجوانب التشغيلية اليومية والمتكررة التي
توجه لخدمة هدف إيجاد قيمة مضافة، وتشمل مؤشرات خلق القيمة:

1- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: يقوم هذا المؤشر بقياس أداء مديري

المنظمات المصرفية أمام المساهمين، فهو بذلك وسيلة تدفع المدراء لبذل مزيد من الجهد
نحو تحسين أداء منظمتهم. ويصبح الأمر أكثر فاعلية حينما يتم ربط نظام المكافآت
والحوافز بهذا المؤشر مما يجعله أداة تحفيز إضافة لكونه طريقة للإدارة والتسيير. وبحسب هذا
المؤشر كما يلي¹: القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل
بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل

تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر

وعليه فالقيمة الاقتصادية المضافة تقيس الهامش الذي يمثل الربح بعد استبعاد
تكلفة رأس المال والذي يعرف بالربح الاقتصادي. ويتم استخدام هذا المؤشر لتقييم الأداء
الداخلي للمنظمة المصرفية، الذي ينعكس تأثيره على القيمة السوقية لها .

إن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يركز على الأداء لسنة مالية واحدة، أي الأداء
قصير الأجل، في حين تحتاج الإدارة إلى مؤشرات أداء طويلة لاسيما عند تقييم العمليات
الاستراتيجية، وبالمقابل يتم تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة الحالية في الأجل القصير من
خلال العزوف عن الإنفاق الاستثماري الذي قد يكون مفيدا للمنظمة في الأجل
الطويل، فهذا الإنفاق سيخفض القيمة الاقتصادية المضافة في الأجل القصير فينعكس
على خفض الحوافز والمكافآت.

¹ - سويس، هوري، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وعلى الرغم من ذلك نرى أن التطبيق السليم لمفهوم حوكمة المنظمات المصرفية
واستخدام أسس محاسبة القيمة العادلة يجعل من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أداة
مفيدة يمكن استخدامها مع المؤشرات الأخرى لاسيما مؤشرات التدفق النقدي للحكم
على استمرارية المنظمات المصرفية.

2- **مؤشر استراتيجية القيمة لماكنزي:** يعتبر هذا المؤشر أن قيمة المنظمة
المصرفية تتألف من عنصرين يعبر عنهما بالصيغة التالية¹: قيمة المنظمة المصرفية = القيمة
الحالية للتدفق النقدي المتاح خلال فترة التوقعات الظاهرة + قيمة التدفق النقدي التي تأتي
بعد فترة التوقعات الظاهرة أو القيمة النهائية.

وانطلاقاً من هذه الصيغة تمر عملية التقييم بثلاثة مراحل، هي:

● المرحلة الأولى - إعداد التوقعات بشأن التدفق النقدي المتاح للفترة التي يمكن
التنبؤ بها، وتحسب كما يلي:

التدفق النقدي المتاح للفترة = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة + مخصصات
الاهتلاكات والمؤنات - التغيير في رأس المال العامل - الاستثمارات

وينصح ماكنزي باعتماد تقديرات منسجمة مع فترة حدوث الظاهرة التي تتراوح
من ١٠-١٥ سنة لغالبية المنظمات، ويراعى صعوبة تقدير التوقعات في الفترة الطويلة،
لذلك ينصح بتقسيم فترة الظاهرة إلى مجالين لتجنب الوقوع في أخطاء كبيرة في التوقعات،
بحيث يكون المجال:

¹ - سويسبي، هواربي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مرجع

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
أ- الأول يبدأ من السنة الأولى حتى الخامسة كأقصى تقدير، ويتم إعداد توقعات
مفصلة بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج، ويكون مبنياً على معطيات
حقيقية قدر الإمكان كحجم الودائع والقروض المقدمة أو الخدمات المقدمة.

ب- الثاني يأتي بعد السابق، وتعد توقعاته بشكل مبسط اعتماداً على متغيرات
ذات دلالة كنمو رقم الأعمال، والأفضل عدم الاكتفاء فقط بالعناصر المحاسبية، وإنما
الاعتماد على أدوات التشخيص المالي والاستراتيجي التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية
المستقبلية، والوضعية التنافسية للمنظمة المصرفية، وذلك بإعداد عدد من السيناريوهات
(من الأكثر تفاؤلاً إلى الأكثر تشاؤماً) حسب ما تسمح به التوقعات، ليسمح في النهاية
بحساب متوسط بين مختلف نتائج السيناريوهات والتي تمثل التدفقات النقدية.

● المرحلة الثانية - تقدير تكلفة رأس المال: وتجرى بعد إعداد التوقعات بشأن
التدفقات النقدية ضمن الفترة التي يتم التنبؤ بها، وينبغي معرفة قيمتها لحظة التقييم بإيجاد
القيمة الحالية لتلك التدفقات المقدرة، حيث تحسب تكلفة رأس المال اعتماداً على
التكلفة الوسطية المرجحة لمصادر تمويل المنظمة المصرفية، وتوضح وفق المعادلة التالية:

$$k_{ct} = k_{et} \times (E_t / V_t) + k_{dt} \times (1 - \tau) \times (D_t / V_t)$$

حيث:

K_{ct} : تمثل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال في الفترة t ,

V_t : تمثل القيمة السوقية للمؤسسة في الفترة t ($V_t = E_t + D_t$)

E_t : القيمة السوقية للأموال الخاصة؛

D_t : تمثل القيمة السوقية للأموال المقترضة؛

K_{et} : تكلفة الأموال الخاصة في الفترة t ؛

K_{dt} : تكلفة الأموال المقترضة قبل الضريبة؛

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

τ: معدل الضريبة على أرباح الشركات؛

● المرحلة الثالثة - تقدير القيمة النهائية أو المتبقية: ويقصد بالقيمة النهائية تلك القيمة المتبقية للمنظمة، فبعد إعداد التوقعات بشأن التدفق النقدي المتاح خلال فترة توقعات حدوث الظواهر التي تمكن من التنبؤ بما ستكون عليه تدفقات المنظمة المصرفية، فتزيد هذه القيمة وتقص بدلالة الفترة فكلما قلت الفترة تعاضمت القيمة النهائية والعكس صحيح.

وهناك عدة طرق لقياس القيمة النهائية، اعتمدت من قبل مكتب (ماكنزي) للاستشارة، تعتمد على فترات التدفق النقدي المتاح، وعلى الربح الاقتصادي، وتحسب القيمة النهائية من منظور التدفق النقدي المتاح حتى فترة لا نهائية بالشكل التالي:

$$V_t = CFD_{t+1} / (k_c - g)$$

حيث:

V_t: القيمة النهائية؛

CFD_{t+1}: المستوى المعياري للتدفق النقدي المتاح أثناء السنة الأولى التي تلي

فترة التوقعات الظاهرة؛

K_c: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (WAAC)؛

-g: معدل النمو المتوقع اللائهي للتدفق النقدي المتاح (مع g < k_c).

وبناء على ما سبق نرى أن هذا المؤشر يستطيع قياس خلق القيمة للمنظمة

المصرفية بشكل عملي وذلك للأسباب التالية:

● اعتماده على التدفقات النقدية أي أنه يتلافى عيوب مبدأ الاستحقاق.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

• فترة توقعات حدوث الظواهر تصل حتى 15 سنة، مما يجعل هذا المؤشر مفيداً في تقييم وترشيد اتخاذ القرارات ذات الصبغة الاستراتيجية والتي على أساسها نستطيع الحكم على مدى قدرة المنظمة المصرفية على الاستمرارية في الأجل الطويل.

وعليه نرى أن يتم اعتماد هذا المؤشر من قبل الجهات المعنية بمراقبة وتصنيف المنظمات المصرفية ليتم التقييم بطريقة علمية تتمتع بالمصداقية وبعيدة عن المصالح والتحيز الشخصي.

ثالثاً - دراسة تطبيقية على مصرف عودة سورية:

نرى بداية ضرورة التحليل الرأسي (العمودي) للقوائم المالية للمصرف، إذ ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية تبعاً للجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر، ثم ستقوم بحساب معظم المؤشرات المالية التي ذكرت في الجانب النظري للتعرف على دورها في الحكم على استمراريته.

1- التحليل الرأسي:

أ- تحليل عناصر قائمة المركز المالي:

جدول رقم (1) التحليل الرأسي لموجودات مصرف عودة سورية¹:

1 - الجدول من إعداد القائمين على البحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف عودة سورية

دور المؤشرات المالية بالحكم ----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

	2013		2012		2011		2010		2009	الموجودات
النسبة	المبلغ									
%45.28	24637592686	%41.54	20635273524	%38.40	24359771458	%48.02	45040551107	%55.78	42139768155	أموال نقدية وودائع لدى البنوك
%14.68	7984807111	%11.21	5567924879	%11.31	7174832871	%6.62	6210264372	%6.15	4647919745	موجودات مالية
%34.14	18571954894	%41.78	20753467557	%45.94	29140688757	%42.06	39443874144	%34.55	26100199495	تسهيلات اتتمانية مباشرة
%2.55	1389447125	%3.02	1501775093	%2.54	1613500382	%1.75	1640346944	%1.81	1366500767	موجودات ثابتة وغير ملموسة
%1.13	612745223	%0.93	462491818	%0.85	538267990	%1.01	947833106	%1.1	829792565	موجودات أخرى
%2.22	1209154896	%1.52	753968822	%0.95	604695882	%0.54	506156206	%0.61	462911079	وديعة محمدا
%100	54405701935	%100	49674901693	%100	63431757340	%100	93789025879	%100	75547091806	الإجمالي

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

1. الأموال النقدية والودائع لدى البنوك: بلغت الأموال النقدية والودائع لدى المصارف نسبة تراوحت بين (55.78% عام 2009 - 45.28% عام 2013) من إجمالي الموجودات وهي تمثل في معظمها أموال سائلة عقيمة لا تحقق البنوك منها أية مردود، والملاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل واضح نتيجة لانخفاض أرصدة المصرف لدى المصرف المركزي والتي تشكل 5% من متوسط ودائع العملاء بالإضافة إلى انخفاض الأرصدة لدى المصارف الأخرى.

2. موجودات مالية: وهي استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة عند الحاجة، وقد شكل هذا النوع من الموجودات نسبة تتراوح بين (6.15% - 14.68%) من إجمالي الموجودات، والملاحظ أن هذه النسبة في تزايد مستمر الأمر الذي يشير إلى أن مصرف عودة سورية يهتم بالاستثمار في هذا النوع من الموجودات، للفوائد العديدة التي يمكن أن يحصل عليها، فالاستثمار في هذه الموجودات يدعم الرصيد النقدي للمصرف ويساهم في زيادة الأرباح لأنها تحقق عائد ثابت في أغلب الأحيان وبمخاطرة قليلة

3. التسهيلات الائتمانية المباشرة: تعتبر جوهر عمل المصارف التقليدية وقد تراوحت نسبتها بين (34.55%- 34.14%) والملاحظ ارتفاع هذه النسبة في عامي 2010 و2011 ثم العودة إلى الانخفاض في عامي 2012 و2013 وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها سورية، حيث تم وقف عمليات تمويل الأفراد من سيارات وسكن وغيرها من المنتجات بالإضافة إلى خفض تمويل الشركات إلا في حال توفر ضمانات قوية.

4. الموجودات الأخرى: تراوحت هذه النسبة بين (1.1% - 1.13%) وهي تمثل فوائد محققة غير مستحقة القبض وعمولات مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدما بالإضافة

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
لموجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء للديون المستحقة، والملاحظ استقرار هذه النسبة
خلال سنوات الدراسة.

5. الموجودات الثابتة وغير الملموسة: تراوحت النسبة بين (1.81% - 2.55%)

6. الوديعة المجددة: تراوحت النسبة بين (0.61% - 2.22%)، الملاحظ ارتفاع هذه

النسبة بشكل ملحوظ وذلك تماشياً مع زيادة رأس المال حيث يجب على المصرف
الاحتفاظ بنسبة 10% من رأسماله على شكل وديعة مجمدة لدى المركزي والتي تعتبر
ضمانة للملاك والدائنين في حال تعرض المصرف لأي حدث يستوجب التصفية.

جدول رقم (2) التحليل الرأسي لمطلوبات وحقوق الملكية لمصرف عودة

سورية¹

1 - الجدول من إعداد القائمين على البحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف عودة سورية

دور المؤشرات المالية بالحكم ----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

المطلوبات	2009	2010	2011	201	2013
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1012302107	%1.34	636774929	%0.68	1880677105
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	67102176486	%88.82	84706718313	%90.32	43622124911
أخرى	1302995160	%1.72	1581844945	%1.69	1618547985
حقوق المساهمين والأقلية	6129618053	%8.12	6863687692	%7.31	7284351934
مجموع المطلوبات وإحقوق الملكية	75547091806	%100	93789025879	%100	54405701935

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
1- ودائع البنوك: تراوحت النسبة بين (1.34% - 3.46%) أي بمعدل زيادة 85.78% قياساً بسنة الأساس 2009 ويعود السبب في ذلك إلى زيادة تعاملات مصرف عودة سورية مع البنوك الأخرى.

2- ودائع العملاء: تراوحت النسبة بين (88.82% - 80.18%) حيث من الملاحظ انخفاض ودائع العملاء والتأمينات النقدية للمصرف خلال عام 2011 بما نسبته 36.2% عما كانت عليه في العام السابق وترجم هذا الانخفاض بتراجع في كتلة الودائع بحوالي 30 مليار ليرة سورية، في حين أظهرت ودائع العملاء استقراراً نسبياً خلال العام 2012 قياساً بالسحوبات الطارئة التي تمت في العام السابق حيث بلغ مجموع ما فقده المصرف خلال عام 2012 حوالي 13.8 مليار ليرة سورية مما انعكس بشكل إيجابي على تحسين معدلات السيولة للمصرف والتي بقيت أعلى من معدلاتها المقررة بقرارات مجلس النقد، كما أظهرت ودائع المصرف خلال عام 2013 استقراراً واضحاً ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل القائمين على السياسة النقدية والتي انعكست إيجاباً على تحسن سعر الصرف وبالتالي ازدياد ثقة المودعين بالعملة المحلية وقدرتها على مواجهة الظروف الاستثنائية الحالية.

3- المطلوبات الأخرى: تراوحت النسبة بين (1.72% - 2.97%) حيث ارتفعت قيمة مصادر التمويل الأخرى عدا ودائع العملاء والبنوك معدل تغير بالزيادة في عام 2013 بمقدار.... بالنسبة لعام 2009 وتأتي أغلب هذه المصادر من عمليات إعادة خصم السندات بالإضافة لتكوين مؤونات إضافية بلغ مجموعها 28702000 في عام 2013 تغطي الحد الأدنى من المخاطر.

4- حقوق المساهمين: حققت حقوق المساهمين ارتفاعاً في قيمتها خلال سنوات الدراسة وبمعدل زيادة 19% عن سنة 2009 وذلك بسبب زيادة رأس المال في البنوك السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2010 المتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس المال

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
المصارف العاملة في سورية ليصبح 10 مليار ليرة سورية وقد منحت المصارف المرخصة مهلة 3 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأس المال وتم تمديد المهلة لتصبح 4 سنوات بموجب القانون رقم 17 لعام 2011 ثم لتصبح خمس سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، حيث قام مصرف عودة سورية بزيادة رأسماله في عام 2010 بمقدار 350 مليون ل.س ثم في عام 2011 بمقدار 374.5 مليون ل.س وقد تمت كلتا الزيادتان عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة في السنوات السابقة ليصل رأسمال المصرف إلى 5724500000 في نهاية عام 2011 دون أي تغيير عليه حتى نهاية 2013، ونرى أن المصارف السورية عموماً ستجد صعوبة كبيرة في زيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب في حال استمرار الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها سورية.

ومن الملاحظ أيضاً أن القسم الأكبر من مصادر التمويل لدى مصرف عودة يأتي من ودائع العملاء وبلغت 80.18% في 2013 وهذا يدل على الثقة الكبيرة التي يتمتع بها المصرف وسط عملائه.

ب- تحليل عناصر قائمة الدخل:

جدول رقم (1) التحليل الرأسي لإيرادات ومصروفات مصرف عودة سورية¹

1 - الجدول من إعداد القائمين على البحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف عودة سورية

دور المؤشرات المالية بالحكم ----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

	2013		2012		2011		2010		2009	الايادات والمصروفات
النسبة	المبلغ									
										الايادات
%19.11	1011894726	%40.15	1190827572	%55.79	1634936044	%66.72	1501580837	%72.29	1335153249	صافي ايراد الفوائد
%7.68	406433214	%14.63	434070105	%18.39	538793947	%24.81	558374319	%23.82	439994268	صافي ايراد العمولات
%73.21	3876309173	%45.22	1341107261	%25.82	756539813	%8.47	190746062	%3.89	71878432	ايرادات أخرى
%100	5294637113	%100	2966004938	%100	2930269804	%100	2250701218	%100	1847025949	مجموع الايادات
										المصروفات
%8.77	436384125	%13.35	395198920	%18.82	495159460	%44.38	577795273	%41.61	473318549	نفقات الموظفين
%11.78	586270430	%19.30	571297424	%21.69	570498657	%43.70	568848695	%56.14	590032191	مصاريف تشغيلية
%79.45	3955408354	%67.35	1993921648	%59.49	1564772782	%11.92	155246270	%2.25	23590236	مخصص تدني تسهيلات إئتمانية
%100	4978062909	%100	2960417992	%100	2630430899	%100	1301890238	%100	1050940976	مجموع

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

									المصروفات	
	316574204		5586946		299838905		948810980		796084973	الربح قبل الضريبة
	0		0		185442335		267182322		171540778	ضريبة الدخل
	316574204		5586946		114396530		681628647		624544195	صافي الربح بعد الضريبة

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

تحليل الإيرادات: الملاحظ من الجدول رقم (3) السابق أن الإيرادات الكلية لمصرف عودة سورية كانت في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت الزيادة بمقدار 78.5% لعام 2013 قياساً بعام 2012، وبلغت الزيادة في حجم الإيرادات الكلية مقارنة بسنة 2009 نسبة مقدارها 186.65% ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي، ففي حين حقق المصرف خسائر تقييم مركز القطع البنوي في عام 2009 وبمبلغ 56450754 ل.س حقق ربحاً منها عام 2013 بمبلغ 3595931076 ل.س وهذه الأرباح ناتجة عن إعادة تقييم الجزء المدفوع من رأس المال بالعملة الأجنبية (التي اتسعت الهوة بينها وبين الليرة السورية بشكل كبير في سنوات الأزمة الحالية) والتي تعتبر إيرادات غير مرتبطة بشكل مباشر بالعمليات المصرفية الناتجة عن التشغيل وعليه فهي لا تمثل أرباحاً حقيقية تمكن توزيعها على المساهمين إلا أنها ترفع من قدرة المصرف على التحوط وتشكيل مؤونات مع الإبقاء على صافي الربح إيجابياً وتجنب تحقيق خسائر في عام 2013. في حين انخفض صافي إيرادات الفوائد بشكل كبير لتتراوح النسبة بين (72.29% - 19.11%) وذلك بسبب:

- تراجع جودة محفظة التسليف الناتج عن تنامي القروض المتعثرة.
- تراجع محفظة الاستثمارات الناتج عن تسهيل بعض السندات تبعاً لتواريخ استحقاقها دون القدرة على تعويض هذا الجزء من المحفظة نظراً للعقوبات الاقتصادية المفروضة والتي تحول دون ذلك، مما سينعكس سلباً على إيرادات المصرف المستقبلية بمرور الوقت.

- انخفاض الطلب من باقي المصارف على السيولة واكتفائها لما لديها من مصادر أموال سيما في ضوء تراجع وتيرة الإقراض بشكل واضح وملحوظ.

1- كذلك الأمر بالنسبة لصافي إيرادات العمولات تراوحت النسبة بين (23.82%

- 7.68%) وذلك بسبب:

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

● السياسة المتحفظة للمصرف من ناحية الإقراض والتي جاءت كنتيجة للظروف الاقتصادية الاستثنائية حيث سعى المصرف إلى رفع نسب السيولة الجاهزة لتلبية جميع الزبائن مما انعكس بشكل من الأشكال بتراجع شهية المصرف على التوظيف في القنوات التي تحمل في طياتها أي نوع من المخاطر.

● غياب أثر العمولات على القروض المجمعة والتي اعتاد المصرف على تنظيمها على مدى السنوات الماضية

● فقدان العمولات الناتجة عن التعاملات ببطاقات الائتمان العالمية الصادرة عن شركتي فيزا و ماستر كارد وذلك نتيجة لتوقف نشاطها في سورية.

● تراجع حجم عمليات تمويل التجارة الخارجية من اعتمادات مستنديه وكفالات

● تراجع عدد العمليات المصرفية من حوالات وشيكات وغيرها كونها المصدر الرئيسي للعمولات.

تحليل المصروفات: تتألف مصروفات مصرف عودة سورية من عناصر متعددة أهمها الفوائد المدينة التي تدفع على أرصدة حسابات الودائع بمختلف أنواعها وقد شكلت نسبة تراوحت بين (65.60% - 24.45%) والملاحظ انخفاض هذه النسبة وذلك تماشياً مع انخفاض حجم الودائع لدى المصرف وهو ما تم بيانه في الجدول رقم (2).

كما أوضح الجدول رقم (3) انخفاض في نفقات الموظفين بشكل كبير حيث تراوحت النسبة بين (41.61% - 8.77%) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن قيام المصرف بإحلال كوادر محلية مؤهلة بدلا من الخبرات الوافدة مما أثر إيجابا على تخفيض نفقات الموظفين بالإضافة لخفض تكاليف تدريب وتطوير الموظفين.

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
في حين أظهر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً كبيراً حيث
تراوحت النسبة بين (2.25% - 79.45%) وذلك لمواجهة المخاطر الائتمانية في ظل
الظروف الاقتصادية الاستثنائية.

2- تحليل الأرباح: يوضح الجدول رقم 3 أن مصرف عودة سورية حقق ربحاً صافياً
خلال سنوات الدراسة تراوح بين 624544195 ل.س و 316574204 ل.س وبمعدل تغير
بالنقصان بمقدار 49.31% عن سنة 2009 ويعود السبب في ذلك من وجهة نظرنا
لانخفاض الإيرادات من الأنشطة الأساسية للمصرف والمتمثلة في إيراد الفوائد والعمولات
بالإضافة لارتفاع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية.

2- دراسة المؤشرات المتعلقة باستمرارية المصرف:

أ- المؤشرات المستمدة من قائمتي الدخل والمركز المالي:

جدول رقم (4) مؤشرات قائمة الدخل المركز المالي لمصرف عودة سورية¹

1 - الجدول من إعداد القائمين على البحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف عودة سورية

دور المؤشرات المالية بالحكم ----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%	%	%	%	%
مؤشرات السيولة					
نسبة السيولة المتداولة (مرة)	1.06	1.05	1.08	1.11	1.10
نسبة السيولة السريعة (مرة)	0.24	0.47	0.48	0.61	0.69
مؤشرات الربحية					
العائد على الأصول	0.008	0.007	0.001	0.0001	0.005
العائد على حقوق الملكية	0.1019	0.0993	0.0164	0.0008	0.0435
العائد على السهم	183.09	119.07	19.98	0.09	5.53
مؤشرات جودة الأصول					
نسبة الأصول المولدة للدخل	0.74	0.68	0.74	0.66	0.64
نسبة القروض المتعثرة	0.02	2.38	0.09	0.19	0.31

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

● مؤشرات السيولة: من الجدول رقم (4) يتضح انخفاض نسبة السيولة المتداولة في عام 2010 عن 2009 نتيجة زيادة ودائع العملاء في حين بدأت النسبة بالزيادة في الأعوام 2011، 2012، 2013 نتيجة لانخفاض تلك الودائع الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحسين معدلات السيولة للمصرف والتي بقيت أعلى من معدلاتها المقررة بقرار مجلس النقد وتدل هذه النسبة على قدرة مصرف عودة سورية على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل من أصوله المتداولة بمقدار مرة واحدة وعلى مدى سنوات الدراسة. أما فيما يخص نسبة السيولة السريعة فالملاحظ ارتفاع هذه النسبة نتيجة لارتفاع الموجودات المالية المتاحة للبيع وانخفاض حجم ودائع العملاء على مدى سنوات الدراسة وتعتبر هذه النسبة جيدة وتعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل.

● مؤشرات الربحية: بالنسبة للعائد على الأصول الملاحظ انخفاض هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت بين (0.83% - 0.58%) لتبلغ أدنى معدل لها في عام 2012 (0.01%) وذلك نتيجة انخفاض صافي الربح بشكل كبير وترى الباحثة أن هذه النسبة تعكس عدم كفاءة المصرف في استغلال أصوله والنتائج بشكل أساسي عن انخفاض أو تراجع مبلغ التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تعتبر النشاط الأساسي للمصرف نتيجة للظروف الاقتصادية السورية الراهنة التي تدفع بالمصارف إلى التضحية بالربحية على حساب المحافظة على سلامة واستمرارية أعمال المصرف وهو ما أفصح عنه مصرف عودة سورية في تقريره لعام 2012 موضحاً أن الربحية أصبحت في المرتبة الثانية من حيث الأولوية في ضوء الظروف الحالية قياساً بهدف تخفيض حجم المخاطر بأنواعها. أما العائد على الملكية فلم يكن أحسن حالاً حيث تراوحت النسبة بين (10.19% - 4.35%) الأمر الذي يعكس تراجع قدرة المصرف على توليد أرباح من أمواله الخاصة وكنتييجة لما سبق فقد انخفض معدل العائد على السهم من الربحية وذلك بسبب انخفاض الأرباح وزيادة رأس المال والذي نتج عنه زيادة في عدد الأسهم في عامي 2010 و 2011

دور المؤشرات المالية بالحكم-----أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
بالإضافة إلى تجزئة قيمة السهم الاسمية في عام 2012 بواقع عشرة أسهم من فئة المائة ليرة
سورية لكل سهم من فئة الألف تماشياً مع أحكام المادة 91 من المرسوم التشريعي رقم 29
عام 2011 وكل ما سبق له أثره السليبي على العائد على السهم.

● مؤشرات جودة الأصول: الملاحظ من الجدول رقم 4 انخفاض نسبة الأصول
المولدة للدخل خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت النسبة بين (74.03%- %64.81%)
ومع ذلك ترى الباحثة أن هذه النسبة لاتزال جيدة وأن الأهم هو التركيز على ربحية هذه
الأصول ومدى المخاطر التي تكثفها وهو ما تقيسه نسبة القروض المتعثرة والتي ارتفعاً
بشكل كبير خلال سنوات الدراسة فقد تراوحت بين (2.38% - 31.35%) حيث أن
تنامي حالات التعثر في عام 2013 كان سمة من السمات العامة التي لحقت بالقطاع
المصرفي ككل فقد بلغت نسبة الديون غير المنتجة في القطاع المصرفي التقليدي في نهاية
الربع الثالث من عام 2013 حوالي 38.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة لذلك
بذلت إدارة مصرف عودة سورية جهداً استثنائياً للحد من تنامي حجم الديون غير
المنتجة كان أبرزها:

- التواصل الدائم ما بين القائمين على محفظة القروض مدينيهم للتعرف على كل
جديد يطرأ على هذه المديونية سواء فيما يتعلق بالتغير في حجم التدفقات النقدية للعميل
أو أية أضرار قد تصيب أعمالهم أو ممتلكاتهم.

- الاتصال بكل مدين بدأت تظهر عليه بوادر التعثر للعمل معه على إعادة
جدولة القروض الممنوحة له،

- تخفيف معدل الفائدة أو شطب جزء من القروض كنسوية نهائية مع بعض
المتعثرين لسداد كامل مستحقاتهم. وغيرها من الإجراءات

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
وطبعا كل ذلك دفع المصرف إلى تخفيض التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة
للعلماء وعليه ترى الباحثة أن لهذه النسبة وما نتج عنها تأثير واضح على قدرة المصارف
السورية عموماً ومصرف عودة سورية على الاستمرارية لتأثيرها على الأرباح وعلى رأس
المال للمصرف.

ب- المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية:

جدول رقم (5) مؤشرات قائمة التدفقات النقدية لمصرف عودة سورية¹

1 - الجدول من إعداد القائمين على البحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف عودة سورية

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
	النسبة %				
مؤشرات اختبار الملاءة والسيولة					
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	0.001	0.088	0.124 -	0.160 -	0.018- 1.89-
نسبة تغطية تدفق الأموال	0.69	0.10	0.04	0.07	0.10 10.94
نسبة التغطية النقدية للديون الحالية	0.61 -	0.54	0.11 -	0.17-	0.01- 1.69-
نسبة الأتفاق الرأسمالي	0.47	17.14	48.09 -	106.53-	18.02- 1802.59-
مؤشرات جودة الدخل					
نسبة جودة الإيرادات	0.05	3.41	2.39 -	2.309-	0.16- 16.78-
نسبة جودة الدخل	0.16	11.2	61.36 -	1226.2-	2.80- 280.69-

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

● مؤشرات اختبار الملاءة والسيولة: الملاحظ من الجدول رقم 5 انخفاض كبير لنسبة التدفقات النقدية التشغيلية خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت النسبة بين (0.15%، -1.89%) الأمر الذي يعكس عدم قدرة المصرف على سداد مطلوباته المتداولة من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وترى الباحثة أن هذا مؤشر سلبي على قدرة المصرف على الاستمرارية، أما فيما يخص نسبة تغطية تدفق الأموال فقد تراوحت بين (69.97%، 1.94%) وهذا مؤشر على تراجع قدرة المصرف على تلبية التزاماته من الفوائد والضرائب، كما ظهرت كل من نسبة التغطية النقدية للديون الحالية ونسبة الأنفاق الرأسمالي بقيمة سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا مؤشر سلبي على قدرة المصرف على الاستمرارية كذلك الأمر.

● مؤشرات تقييم جودة الدخل: الملاحظ من الجدول رقم 5 انخفاض نسبة جودة الإيرادات في الأعوام الثلاثة الأخيرة للدراسة وظهورها بشكل سالب الأمر الذي يعكس عدم قدرة المصرف على توليد أرباح حقيقية وهو ما يجب التنبيه له لتأثيره على استمرارية المصرف، كما ظهرت نسبة جودة الدخل أيضا بقيمة سالبة وهذا مؤشر سلبي حول قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء والمساهمين ومن ثم قدرته على الاستمرارية.

رابعاً - النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

1- ضعف إدارة الأموال لدى مصرف عودة سورية، ويتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في النقد المحتفظ به سواء لدى المصرف أو المصارف الأخرى حيث وصلت هذه النسبة في أدنى مستوى لها إلى 38.40% من إجمالي الموجودات الأمر الذي يعكس سلباً على أداء المصرف ويقلل من إمكانية تحقيق الأرباح، خاصة وأن المصرف يتحمل تكاليف الحصول على تلك الأموال وأدارتها وحمايتها.

2- التوسع في الاستثمار في الموجودات المالية خلال سنوات الدراسة وهو ما تؤيده الباحثة إلا أنها لاتزال أقل بكثير من الاستثمار في التسهيلات الائتمانية.

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

3- شكلت الودائع وما في حكمها الغالبية العظمى من مصادر التمويل لمصرف عودة سورية، مما يدل على الثقة الكبيرة التي يتمتع بها المصرف في السوق المحلي إلا أن الملاحظ تراجع نسبة الودائع خلال السنوات الثلاث الأخيرة للدراسة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها سورية الأمر الذي أدى إلى أحجام نسبة كبيرة من العملاء عن إيداع أموالهم في المصارف.

4- حقق المصرف أرباحاً خلال سنوات الدراسة إلا أنها أرباح صورية بدون قدرة المصرف على احتجاز احتياطي قانوني أو احتياطي خاص في عام 2013.

5- يتمتع المصرف بنسب سيولة عالية الأمر الذي يسمح له بمواجهة سحبوبات العملاء الطارئة.

6- أظهرت مؤشرات الربحية تراجع قدرة المصرف على توليد أرباح سواء من موجوداته أو من أمواله الخاصة الأمر الذي سيؤثر سلباً على قدرة المصرف على الاستمرارية في المستقبل.

7- تنامي نسبة القروض المتعثرة خلال سنوات الدراسة الأمر الذي دفع إدارة المصرف إلى تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية وهو ما سيؤثر سلباً على استمرارية المصرف.

8- أثبتت المؤشرات المالية المستمدة من قائمة التدفقات النقدية قدرتها على إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن حقيقة الوضع المالي للمصرف وما يكتنفه من مؤشرات ظهرت بقيم سلبية الأمر الذي قد يؤثر سلباً على قدرة المصرف على الاستمرارية في حال لم يتم رفع هذه المؤشرات.

ب- التوصيات:

1- عدم إدراج أرباح مركز القطع البنوي في قائمة الدخل للمصرف لأنها تعطي صورة وهمية عن تحقيق المصرف للأرباح.

دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض

2- ضرورة تنبه القائمين على القطاع المصرفي السوري إلى ما يكتنف العمل المصرفي من مؤشرات مالية سالبة تنبئ بضعف قدرته على الاستمرارية في المستقبل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعمه.

المراجع

1- لطفي، أمين، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

2- العجلوني، محمد، البنوك الإسلامية-أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008.

3- قريشي، محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 94 حتى 2000، مجلة الباحث، العدد 3، 2004.

4- ناصر، بانه، تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2012.

5- جركس، ربي، دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، 2012.

6- الشافعي، محمد-عبد الحميد، شريف، مقال بعنوان -المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي ينطلق في لندن بحضور عربي لافت، جريدة الشرق الأوسط الأربعاء 11/13/ 2013 العدد 12755 نقلا عن

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12755&article=748399#.U1ZOMaJKQRY>

7- عطية، صبري اسحق، دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.

- دور المؤشرات المالية بالحكم----- أ.د عبد الرزاق الشحادة أ. مكرم مبيض
- 8- بحث متانة نسب التدفقات النقدية، موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،
www.kantakji.com
- 9- Kieso,D.E.; Weygand, J.J.; Warfield, T.D,"International Accounting".
New Jersey: Wiley,2005, P196
- 10- السيد أحمد، عبد الناصر شحدة، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من
قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر
محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة
عمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات
العليا، الأردن، 2008.
- 11- العليمي، عمر عبد الحميد، قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل
المالي للبنوك التجارية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم
المالية والمصرفية"، كلية الدراسات العليا، القاهرة، 2010.
- 12- سويسي، هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات
من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010. الجزائر.